

USD/JOD 0.7090 ▲

JOD Bond

ASE 100 Index:
+15.3% ▲

JOD Bonds +4.8% ▲

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الاقتصادي الأردني

بورصة عمّان: تحولات السوق ومحركات النمو والاستدامة

تقرير

حزيران، 2026

ATRIUM



جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 08 / 08 / 2019 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني

2019121117781.

زوروا على مواقع التواصل الاجتماعي



الفهرس

1. المقدمة 4

2 . أداء سوق عمان المالي 5

3 . استدامة النمو في سوق عمان المالي 13

4 . مؤشر المتانة والزم السوقي (SEMI) 13

4 . التوصيات 15

1. المقدمة

شهد سوق عمان المالي خلال الفترة الأخيرة تحسناً ملحوظاً في عدد من المؤشرات المرتبطة بأداء السوق، خاصة مع الارتفاعات التي سجلتها القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسب قاربت 15% منذ بداية العام، والتحسين في مستويات السيولة والنشاط التداولي، إضافة الى الصعود الواضح في المؤشرات القياسية لأسعار الأسهم، الأمر الذي أعاد بورصة عمان الى مستويات لم تسجلها منذ ما يقارب عقدين من الزمن، وانعكس على مستويات النشاط والثقة داخل السوق المالي الأردني.

ويأتي هذا التحسن في وقت تتزايد فيه أهمية الأسواق المالية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية الداعمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، لما تؤديه من دور في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتوفير التمويل للأنشطة الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار، الى جانب دورها في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعزيز قدرة الاقتصاد على الوصول الى مصادر تمويل متنوعة. كما أنها تمثل مؤشراً مهماً لقياس مستويات الثقة والتوقعات المستقبلية المتعلقة بأداء الاقتصاد، نظراً لارتباطها المباشر بأداء الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتبرز أهمية التطورات التي شهدتها بورصة عمان خلال الفترة الأخيرة في كونها جاءت بعد سنوات من التراجع النسبي في مستويات السيولة والنشاط التداولي، وفي ظل بيئة اقتصادية وإقليمية اتسمت بارتفاع مستويات التحديات وعدم اليقين، بما يمنح دلالات تتجاوز الارتفاعات السعرية قصيرة الأجل الى تحسن في النشاط الاستثماري ومستويات التداول داخل السوق المالي.

كما يتزامن ذلك مع التوجهات المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي، والتي أكدت على أهمية تطوير قطاع الخدمات المالية وتعميق الأسواق المالية الأردنية ورفع تنافسيتها وجاذبيتها الاستثمارية، باعتبارها من الممكنات الرئيسية للنمو الاقتصادي والاستثماري خلال المرحلة المقبلة، إضافة الى تعزيز دور الأسواق المالية في تمويل الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية.

وفي ضوء هذه التطورات، تأتي هذه الورقة لقراءة أبرز المؤشرات المرتبطة بأداء سوق عمان المالي خلال الفترة الأخيرة، وتحليل دلالات التحسن الذي شهدته السوق، سواء على مستوى القيمة السوقية والسيولة والنشاط التداولي، أو على صعيد أداء المؤشرات القياسية والأسهم القيادية، الى جانب الوقوف على متطلبات استدامة هذا النمو، والعوامل الاقتصادية والاستثمارية المرتبطة بالسوق المالي الأردني.

2. أداء بورصة عمان

تعد بورصة عمان الجهة المنظمة لتداول الأوراق المالية في المملكة، حيث تأسست عام 1999 كسوق مالي منظم يهدف الى توفير بيئة عادلة وشفافة لتداول الأوراق المالية وتعزيز كفاءة السوق المالي الأردني، قبل أن تتحول في عام 2017 الى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة. وتتمثل مهامها الرئيسية في تنظيم وتطوير أسواق الأوراق المالية، وتعزيز كفاءة عمليات التداول، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تسهم في دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة.

وفي هذا الإطار، تبنت بورصة عمان خطتها الاستراتيجية للأعوام (2024-2026)، والتي جاءت منسجمة مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، لا سيما ما يتعلق بتعميق وتوسيع الأسواق المالية الأردنية وتعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي. كما تسعى البورصة من خلال هذه الخطة الى تطوير البيئة الاستثمارية والبنية التشريعية والتقنية للسوق، بما يسهم في تعزيز كفاءة السوق وزيادة جاذبيته للمستثمرين، وهو ما ينعكس على مؤشرات الأداء السوقي مثل القيمة السوقية وحجم التداول والنشاط الاستثماري.

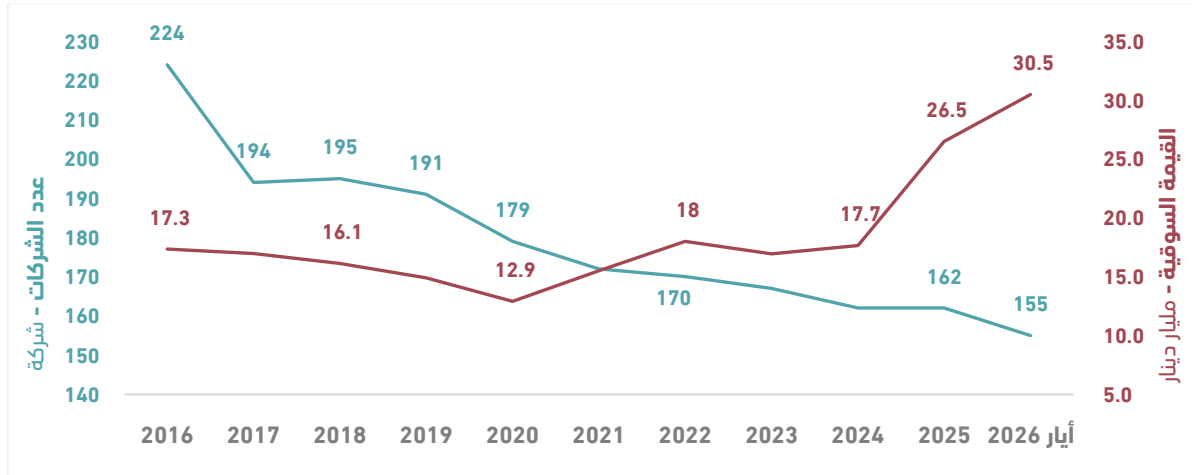
2.1 القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان

بحسب البيانات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان الى نحو 30.5 مليار دينار في شهر أيار 2026، مقارنة بنحو 19.5 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً تجاوزت نسبته 56%، لتتجاوز بذلك مستوى 30 مليار دينار للمرة الأولى في تاريخ السوق، بعد أن كانت قد اقتربت من هذا المستوى في عام 2007 عندما بلغت نحو 29.2 مليار دينار، بما يعكس عودة السوق الى مستويات لم يسجلها منذ ما يقارب عقدين من الزمن.

ويأتي ذلك رغم تراجع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان الى 155 شركة مقارنة مع 162 شركة خلال العام السابق، الأمر الذي يشير الى أن التحسن المسجل في السوق ارتبط بشكل رئيسي بارتفاع تقييمات الشركات المدرجة وتحسن مستويات النشاط والسيولة، وليس بزيادة عدد الإدراجات الجديدة.

وتجدر الإشارة الى محدودية عدد الإدراجات الجديدة (New IPOs) في بورصة عمان خلال العقد الأخير، الأمر الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية بالسوق المالي في المملكة. فاستدامة نمو الأسواق المالية لا ترتبط فقط بارتفاع القيمة السوقية أو تحسن أسعار الأسهم، وإنما أيضاً بقدرة الاقتصاد على استقطاب شركات جديدة، لا سيما الشركات الكبرى والقطاعات الاقتصادية الواعدة، لتعزيز بذلك تنوع السوق وترفع مستويات السيولة والنشاط الاستثماري على المدى الطويل.

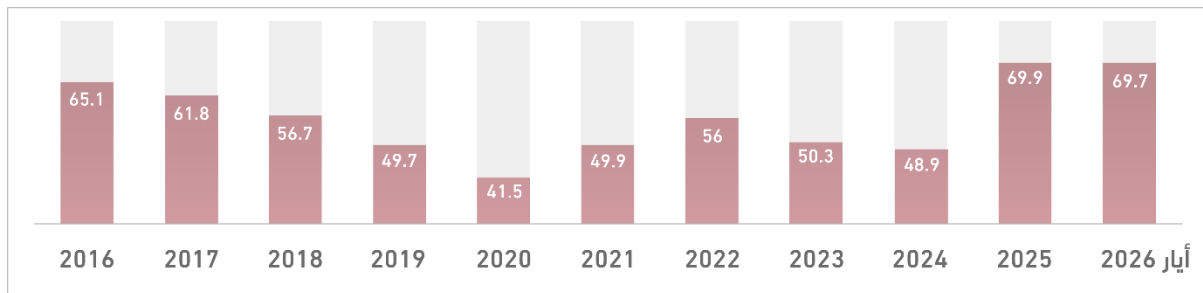
الشكل (1): عدد الشركات المدرجة وقيمتها السوقية في بورصة عمان



المصدر: النشرة الإخبارية الشهرية، سنوات مختلفة، بورصة عمان

وقد انعكس هذا النمو في القيمة السوقية على زيادة حجم السوق المالي مقارنة بالاقتصاد الوطني، لترتفع نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ إلى نحو 69.7% في شهر أيار 2026، مقابل حوالي 51.5% في شهر أيار 2025.

الشكل (2): نسبة القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي - (%)



المصدر: النشرة الإخبارية الشهرية، سنوات مختلفة، بورصة عمان

وبالنظر إلى تركيبة القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان، يتضح أن القطاع المالي كان تاريخياً صاحب الحصة الأكبر من إجمالي القيمة السوقية للسوق، نظراً للوزن الكبير الذي تمثله البنوك والمؤسسات المالية داخل السوق المالي الأردني. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نوعاً من التحول القطاعي (Sector Rotation) في هيكل القيمة السوقية نحو الشركات الانتاجية داخل السوق الأردني، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي بصورة ملحوظة، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد القيم السوقية للشركات المرتبطة بالمواد الأساسية والتعدين.

حيث تشير بيانات نشرة حزيران 2026 الصادرة عن بورصة عمان، إلى أن شركتي الفوسفات والبتواس تشكلان معاً ما يقارب 42.5% من إجمالي القيمة السوقية للسوق، أي أن هناك تركيز في القيمة السوقية (Market Concentration) داخل عدد محدود من الشركات القيادية المرتبطة بالمواد الخام الأساسية، مقارنة

¹ يشار إلى هذا المؤشر في بعض الأدبيات المالية العالمية بمؤشر Buffett Indicator، والذي يستخدم لتقييم حجم السوق المالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وقياس مستوى تطور أسواق رأس المال.

بالفترات السابقة، لا سيما قبل عام 2020، حين كانت شركات القطاع المالي تستحوذ بصورة أوضح على الحصة الأكبر من القيمة السوقية للسوق.

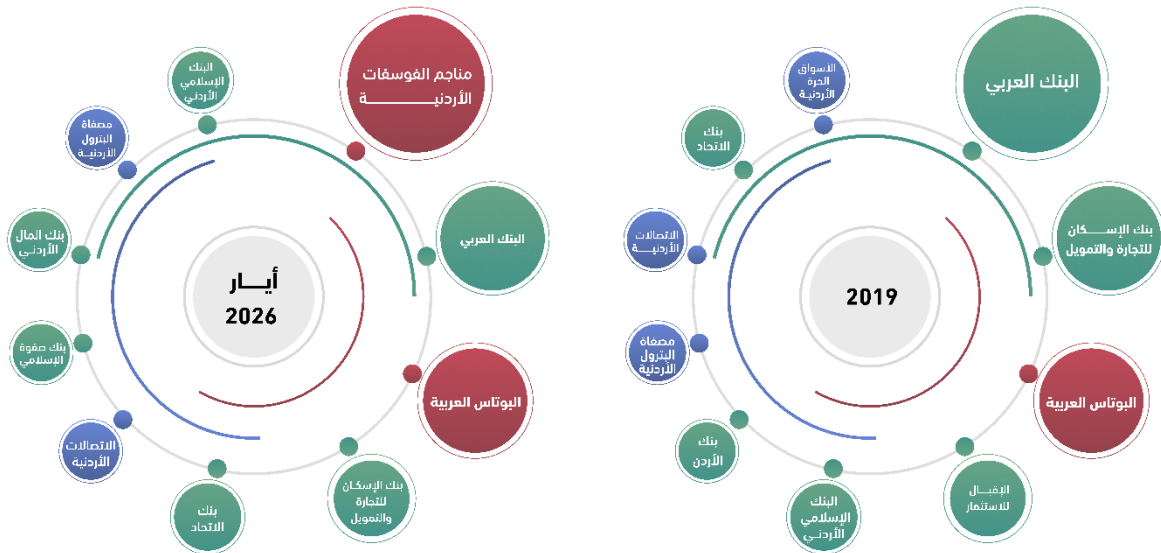
ويأتي ذلك في ظل التحولات التي شهدتها الأسواق العالمية منذ أزمة أوكرانيا، وما رافقها من صدمات في أسواق السلع الأساسية (Commodity Shocks) وارتفاعات في أسعار الطاقة والمواد الخام، إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد العالمية والتوترات الجيوسياسية المرتبطة بالممرات التجارية والطاقة، الأمر الذي انعكس على أداء الشركات المرتبطة بالسلع الأساسية وأسهم في رفع قيمها السوقية بشكل واضح داخل بورصة عمان.

الشكل (3): نسبة مساهمة القيمة السوقية للبورصة قطاعياً- أيار 2026



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، بورصة عمان

الشكل (4): مقارنة مساهمة أكبر 10 شركات من حيث القيمة السوقية للبورصة قطاعياً



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، سنوات مختلفة، بورصة عمان

كما وتظهر بيانات توزيع ملكية القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان بحسب الجنسية في نهاية شهر أيار 2026، استحوذ المستثمرون الأردنيون على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة السوقية، وذلك بنسبة بلغت ما يُقارب 53.7%، في حين توزعت الحصة المتبقية بين المستثمرين العرب بنسبة 29.6% والمستثمرين الأجانب بنسبة 16.7%، وهو ما يقود إلى استمرار ارتباط السوق الأردني بالاستثمارات الإقليمية والدولية، واحتفاظ بورصة عمان بجاذبية نسبية للمستثمرين غير الأردنيين، لا سيما في القطاعات ذات العوائد والاستقرار النسبي.

الشكل (5): التوزيع النسبي للقيمة السوقية حسب الجنسية - أيار 2026

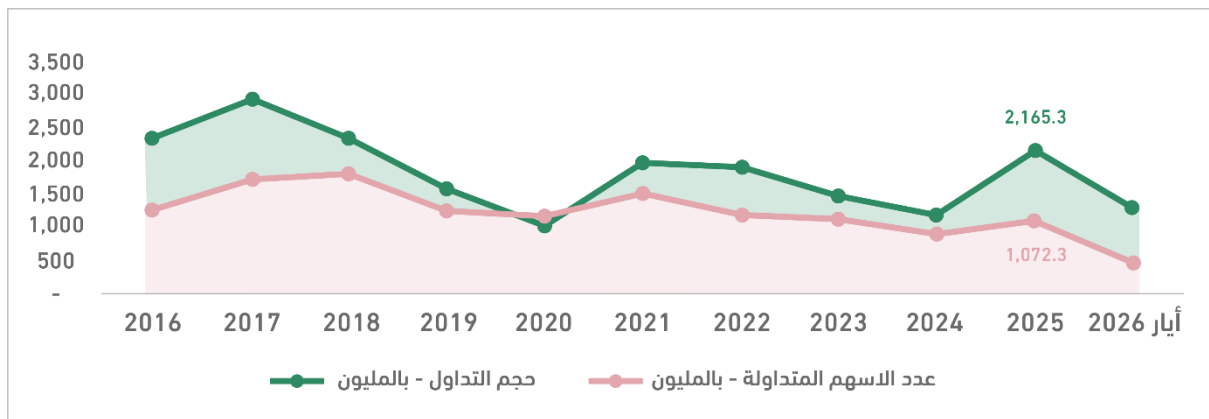


المصدر: النشرة الإخبارية الشهرية العدد 320 حزيران، بورصة عمان

2.2 السيولة ونشاط التداول في بورصة عمان

ارتفع حجم التداول في بورصة عمان بشكل لافت، إذ بلغت إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2025 حوالي 2.17 مليار دينار، بينما سجلت الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 تداولات بقيمة تقارب 1,278.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 687.5 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2025، ورافق هذا الارتفاع زيادة في عدد الأسهم المتداولة، والتي بلغت نحو 445.6 مليون سهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، مقارنة بحوالي 359.5 مليون سهم خلال الفترة نفسها من عام 2025، الأمر الذي يعزز مؤشرات تحسن السيولة وارتفاع مستويات النشاط في السوق المالي.

الشكل (6): حجم السيولة ونشاط التداول في السوق

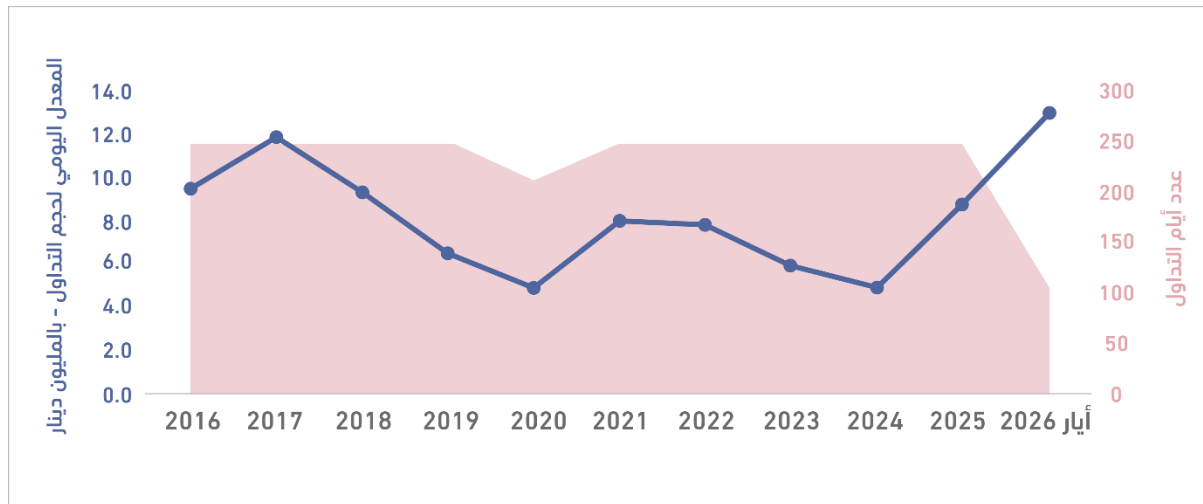


المصدر: النشرة الإخبارية الشهرية، سنوات مختلفة، بورصة عمان

ومن خلال المقارنة بين حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة، عمل المنتدى الاقتصادي الأردني على تتبع متوسط قيمة السهم المتداول² في بورصة عمان، والذي ارتفع خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 الى حوالي 2.9 دينار، مقارنة بـ 1.9 دينار خلال الفترة ذاتها من العام السابق، ما يدل على أن التحسن في السوق لم يقتصر على ارتفاع أحجام التداول فقط، بل امتد أيضاً الى ارتفاع قيم التداول. كما قد يعكس ذلك زيادة النشاط على الأسهم ذات القيم السوقية الأعلى، الى جانب تحسن مستويات الأسعار والتداول على عدد من الأسهم القيادية داخل السوق.

من جانب آخر، تؤكد بيانات المعدل اليومي لحجم التداول على تنامي مستويات النشاط والسيولة داخل السوق، حيث ارتفع المعدل اليومي للتداول من نحو 4.9 مليون دينار في عام 2024 الى 8.8 مليون دينار في عام 2025، ليصل الى نحو 12.9 مليون دينار خلال الأشهر الخمس الأولى من عام 2026، بما يشير الى تسارع وتيرة النشاط التداولي وعودة الزخم بشكل تدريجي الى سوق عمان المالي، بعد سنوات من التراجع النسبي في مستويات السيولة والتداول.

الشكل (6): المعدل اليومي لحجم التداول



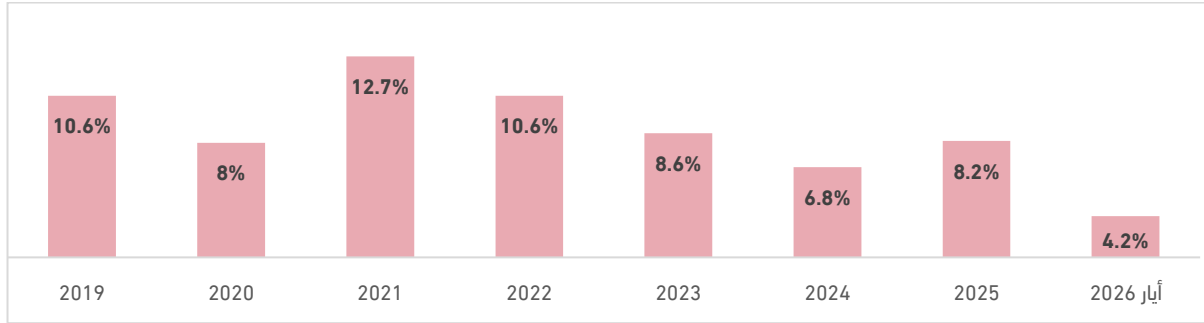
المصدر: النشرة الإخبارية الشهرية، سنوات مختلفة، بورصة عمان

وفي السياق ذاته، عمل المنتدى على احتساب معدل دوران السوق (Market Turnover Ratio) باعتباره أحد المؤشرات المهمة لقياس مستويات السيولة وعمق النشاط التداولي داخل الأسواق المالية، إذ يقيس العلاقة بين حجم التداول والقيمة السوقية للشركات المدرجة. وتشير البيانات الى أن التحسن المسجل في أحجام التداول والسيولة خلال الفترة الأخيرة جاء مترافقاً مع نمو أكبر في القيمة السوقية للشركات المدرجة، الأمر الذي انعكس على معدل دوران السوق، حيث أن السوق شهد تحسناً واضحاً في النشاط

² متوسط قيمة السهم المتداول (Average Traded Share Value) : قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة ذاتها، ويستخدم لقياس متوسط القيمة المالية للسهم المتداول داخل السوق، بما يساعد على قراءة طبيعة النشاط التداولي ومدى توجه السيولة نحو الأسهم ذات القيم السوقية والأسعار الأعلى.

والسيولة، إلا أن وتيرة ارتفاع القيمة السوقية كانت أسرع من نمو التداول، بالتالي إن جانباً مهماً من التحسن ارتبط بارتفاع تقييمات الأسهم والقيم السوقية للشركات المدرجة خلال الفترة الأخيرة.

الشكل (7): معدل دوران السوق كمؤشر لسيولة السوق المالي (%)



أما على صعيد التوزيع القطاعي لأحجام التداول، فقد جاء القطاع المالي بالمرتبة الأولى خلال الأشهر الخمس الأولى من عام 2026 وبنسبة 38% من إجمالي حجم التداول، يليه القطاع الصناعي بنسبة 32% وذلك على إثر الارتفاع الملحوظ في نشاط التداول على عدد من الشركات الصناعية المدرجة، في حين جاء قطاع الخدمات بنسبة 30%

الشكل (8): نسب المساهمة القطاعية لحجم التداول (%) – آيار 2026



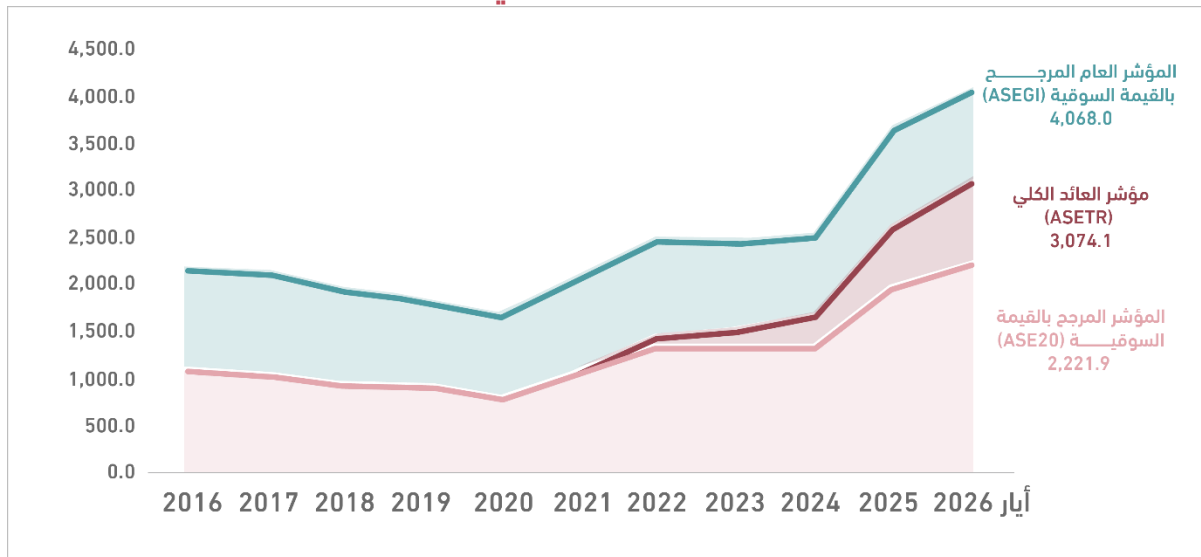
المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، بورصة عمان

2.3 الأرقام القياسية لأسعار الأسهم في بورصة عمان

تعد الأرقام القياسية للأسهم من أبرز المؤشرات المستخدمة في الأسواق المالية لقياس اتجاهات حركة الأسعار ومستويات أداء السوق، إذ تعكس التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة الأساس، كما تستخدم في قراءة الاتجاه العام للسوق وقياس أداء القطاعات والشركات المدرجة، الى جانب كونها مؤشراً مهماً على مستويات النشاط والثقة الاستثمارية داخل السوق المالي.



الشكل (7): الأرقام القياسية لأسعار الأسهم في بورصة عمان - (نقطة)



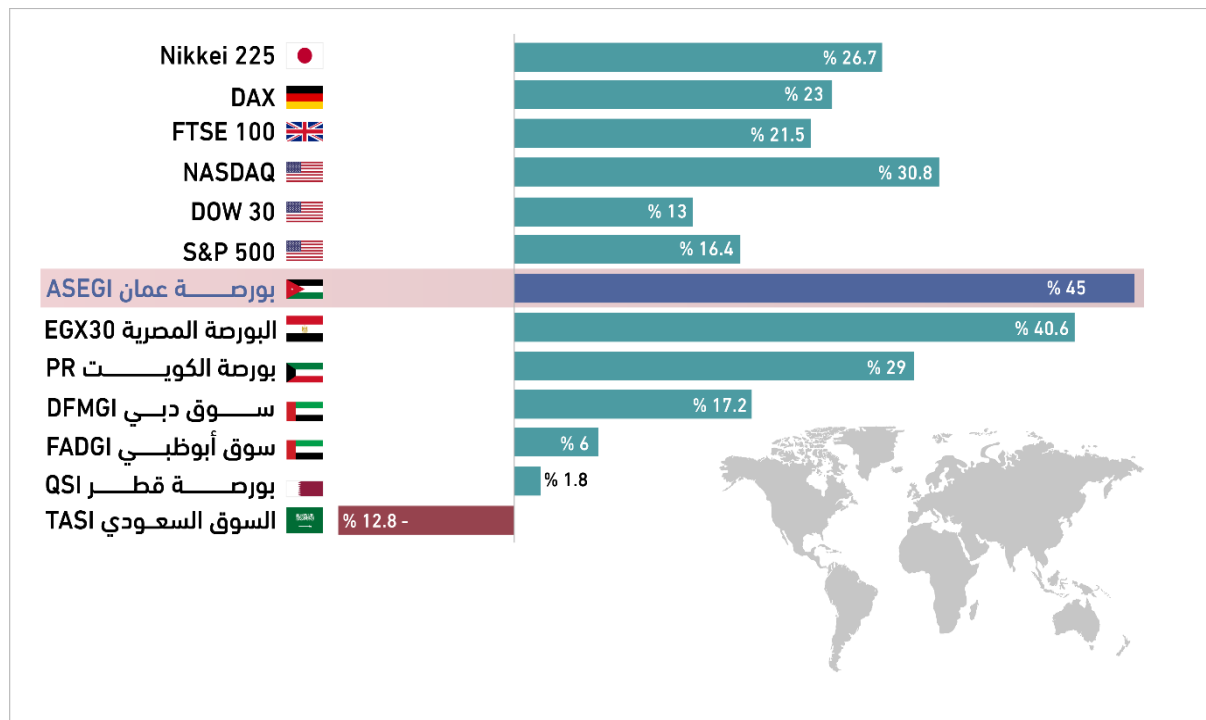
المصدر: التقارير السنوية، سنوات مختلفة، هيئة الأوراق المالية

2.4 أداء بورصة عمان مع البورصات العربية والأجنبية

شهدت غالبية البورصات العربية والعالمية ارتفاعاً في مؤشراتها الرئيسية خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، فيما كان السوق المالية السعودية الرئيسية (TASI) الاستثناء الوحيد ضمن الأسواق محل المقارنة، بعد أن سجل تراجعاً بنسبة 12.8%. وفي المقابل، سجلت بورصة عمان أعلى نسبة ارتفاع في معدلات النمو مقارنة مع الأسواق المالية الأخرى المقارنة، حيث ارتفع المؤشر العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة (ASEGI) بنسبة بلغت 45.1% خلال الفترة ذاتها، متجاوزاً بذلك العديد من البورصات العربية والعالمية.

ويعكس هذا الأداء التحسن الملحوظ الذي شهدته السوق المالية الأردنية خلال الفترة الأخيرة، سواء على مستوى أسعار الأسهم أو النشاط التداولي والسيولة، إلى جانب التحسن الذي سجلته الأسهم القيادية والقطاعات الرئيسية المدرجة، لا سيما القطاعين المالي والصناعي. وعلى الرغم من الفروقات الكبيرة في أحجام الأسواق وعمقها المالي بين بورصة عمان والأسواق العالمية الكبرى، إلا أن تحقيق هذا النمو يشير إلى تعزيز مستويات الثقة الاستثمارية داخل السوق الأردني خلال الفترة الأخيرة.

الشكل (8): مقارنة معدل نمو مؤشرات الأسواق المالية العالمية لعام 2025



المصدر: التقرير السنوي 2025، هيئة الأوراق المالية

3. استدامة النمو في بورصة عمان

تولي بورصة عمان اهتماماً متزايداً بمفاهيم الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، انسجماً مع التوجهات العالمية الحديثة في الأسواق المالية، ومع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDGs) ورؤية التحديث الاقتصادي، حيث أصبحت معايير الاستدامة جزءاً أساسياً من توجهات الاستثمار الحديثة، لا سيما لدى المؤسسات والصناديق الاستثمارية العالمية، في ظل تنامي الاهتمام بعوامل الحوكمة وإدارة المخاطر والاستدامة طويلة الأجل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.



كما تعمل البورصة على تشجيع الشركات المدرجة على تعزيز الإفصاح المرتبط بالاستدامة ودمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن تقاريرها وممارساتها المؤسسية، بما يسهم في رفع مستويات الشفافية وتعزيز جاذبية السوق للمستثمرين، لا سيما المستثمرين المؤسسيين والاستثمارات طويلة الأجل. كما تواصل بورصة عمان جهودها لتعزيز تنافسية سوق رأس المال وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة، حيث ألزمت شركات مؤشر ASE20 بإصدار تقارير الاستدامة وفق معايير GRI، كما أطلقت أول إطار تنظيمي وإرشادي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي في الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وأعدت دليلاً يستند إلى معايير ISSB، على أن يبدأ التطبيق الاختياري في عام 2026 والإلزامي في عام 2027 لشركات مؤشر ASE20. كما ترأست البورصة خلال عام 2025 اللجنة الاستشارية للاستدامة التابعة لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (UNSSSE)، وأطلقت دليلاً إرشادياً لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتواصل البورصة دعم ممارسات الاستدامة من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة.

وتبرز أهمية هذه التوجهات في تعزيز ثقة المستثمرين ورفع جودة الإفصاح والشفافية، إضافة إلى دعم قدرة السوق المالي الأردني على استقطاب الاستثمارات طويلة الأجل وتعزيز استدامة النمو في السوق خلال المرحلة المقبلة، بما يعزز كفاءة السوق المالي وقدرته على مواكبة التحولات الاقتصادية والاستثمارية العالمية.

وفي هذا الإطار، أكدت رؤية التحديث الاقتصادي على أهمية تطوير قطاع الخدمات المالية وتعميق الأسواق المالية الأردنية باعتبارها من الممكّنات الرئيسية للنمو الاقتصادي والاستثماري، بما يشمل تعزيز كفاءة السوق المالي ورفع جاذبيته للاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب توسيع دور الأسواق المالية في تمويل الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية. كما تضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي عدداً من المبادرات والمشاريع المرتبطة بسوق رأس المال، والتي تستهدف تنشيط السوق المالي وتعزيز البيئة التشريعية والرقابية، بما يشمل تنفيذ خطط التحول الرقمي لسوق رأس المال، وتشجيع

صناديق الاستثمار المشترك، وتنشيط السوق الثانوي لتداول السندات، الى جانب تطوير الأنظمة والتعليمات الرقابية ورفع مستويات الثقافة والوعي المالي.

وتعكس هذه المبادرات توجهات رسمية نحو تعزيز تنافسية السوق المالي الأردني ورفع كفاءته وقدرته على استقطاب الاستثمارات، بما يدعم استدامة النمو الذي شهدته بورصة عمان خلال الفترة الأخيرة، ويعزز دور السوق المالي كممكن رئيسي للنشاط الاقتصادي والاستثماري خلال المرحلة المقبلة.

4. مؤشر المتانة والزمخ السوقي (SEMI)

يعد مؤشر المتانة والزمخ السوقي (SEMI³) أول مؤشر من نوعه في الأردن، إذ تم تصميمه كمؤشر علمي مركب يقيس بعدين رئيسيين في أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان، وهما: المتانة المؤسسية والمالية، والزمخ السوقي. ويستند المؤشر الى منهجية انتقائية تركز على مجموعة من الشركات القيادية ذات التأثير المرتفع في السوق، وذلك وفق منطق قريب من المنهجية العامة لمؤشر داو جونز الصناعي (Dow Jones Industrial Average)، من حيث تتبع أداء الشركات الأكثر رسوخاً وتأثيراً في السوق باعتبارها مرآة لحركة الشركات القيادية والاقتصاد بشكل عام.

ويركز المؤشر على الشركات التي تتمتع بمكانة سوقية قوية واستقرار مالي وتشغيلي، من خلال قياس مجموعة من المؤشرات المرتبطة باستقرار الأرباح، وقوة التدفقات النقدية، وجودة المركز المالي،

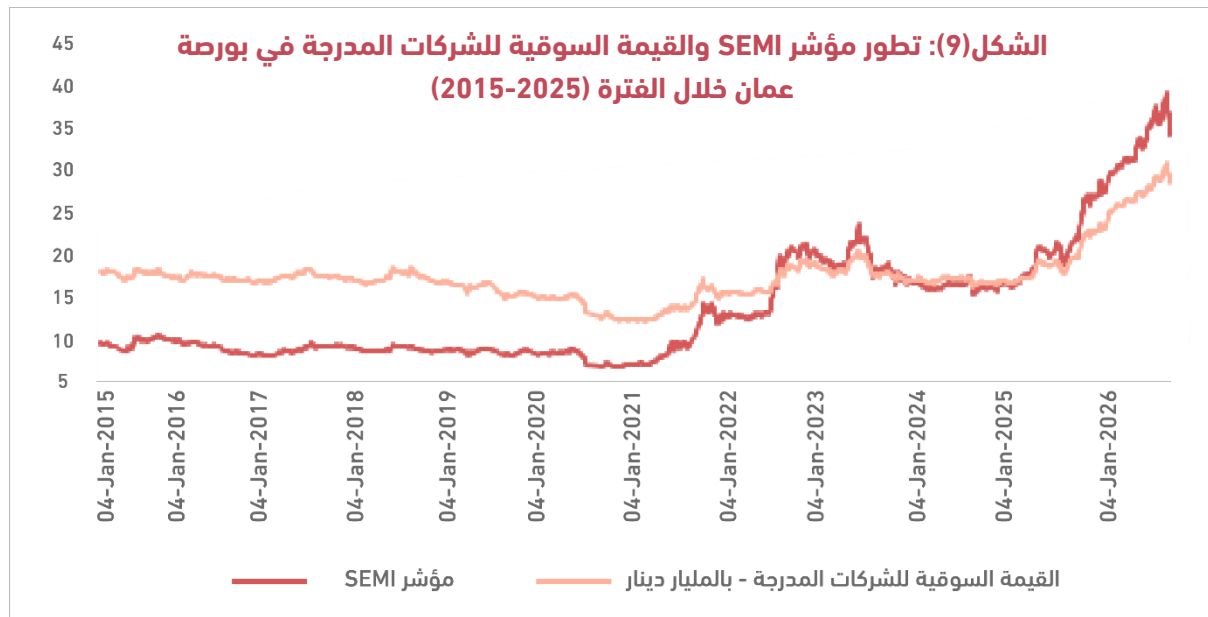
وانخفاض مستويات المديونية، وانتظام التوزيعات النقدية، والكفاءة الإدارية، والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية. كما يقيس المؤشر الزمخ السوقي عبر تتبع اتجاهات الأداء السعري للشركات المختارة خلال فترة زمنية ممتدة، بما يسمح برصد اتجاهات السوق ومستويات ثقة المستثمرين واستمرارية الأداء الإيجابي للشركات القيادية.

ومن هذا المنطلق، يشكل مؤشر (SEMI) أداة تحليلية تجمع بين التحليل المالي والتحليل السوقي، وتربط بين جودة الشركات من حيث المتانة والاستقرار، وبين أدائها السوقي وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة، بما يجعله مؤشراً داعماً لقراءة أداء الشركات القيادية في بورصة عمان، وأداة مساندة للمستثمرين والمحللين وصناع القرار في تقييم الاتجاهات العامة للسوق والشركات ذات الأهمية الاقتصادية والاستثمارية المرتفعة.

³ هو مؤشر (Samer Excellence Market Index) مركب قام باعداده الدكتور سامر الرجوب رئيس لجنة الدراسات بالمنتدى الاقتصادي الأردني، والمسجل لدى دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، باعتباره عملاً فكرياً ومنهجياً متخصصاً في بناء المؤشرات المالية وتحليل أداء الأسواق.

وعند تتبع المسار الزمني لمؤشر SEMI خلال الفترة الممتدة من النصف الأول من عام 2015 ولغاية النصف الأول من عام 2026، تظهر التحولات التي شهدتها أداء الشركات القيادية في بورصة عمان عبر مراحل مختلفة، حيث اتسم المؤشر بحالة من الاستقرار النسبي خلال السنوات الأولى، قبل أن يدخل في مسار صعود تدريجي لاحقاً، ثم يسجل تسارعاً واضحاً في وتيرة الارتفاع منذ منتصف عام 2024، ويعكس

هذا التطور التحسن الملحوظ الذي شهدته القيمة السوقية للشركات القيادية في بورصة عمان، الى جانب تعزيز مستويات الثقة الاستثمارية وتحسن التوقعات المستقبلية للسوق، فضلاً عن ارتفاع مستويات السيولة والنشاط التداولي خلال الفترة الأخيرة.



5. التوصيات

في ضوء التحسن الذي شهدته بورصة عمان خلال الفترة الأخيرة، وما تم استعراضه خلال الجلسة الحوارية من تطورات وإنجازات شهدتها سوق رأس المال الأردني، وما تحقق من تقدم في البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية، يرى المنتدى الاقتصادي الأردني أن مواصلة البناء على هذه الإنجازات من شأنها أن تعزز استدامة النمو وتعمّق دور السوق المالي في دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري. وانطلاقاً من ذلك، خلص المنتدى إلى عدد من المحاور التي يرى أنها تسهم في تعزيز تنافسية سوق رأس المال الأردني خلال المرحلة المقبلة، أبرزها:

1 يرى المنتدى الاقتصادي الأردني أهمية مواصلة تطوير البيئة التنظيمية والإجرائية، بما يسهم في الحد من ازدواجية التقارير المطلوبة للجهات الرقابية المختلفة، وتوحيد متطلبات الرقابة، ومراجعة كلف الالتزام والرسوم المفروضة على الشركات المدرجة، مع الحفاظ على متطلبات الإفصاح والشفافية.

2 تعزيز التوجهات الرامية إلى تشجيع الشركات العائلية الكبرى على التحول إلى شركات مساهمة عامة والإدراج في بورصة عمان، بما يسهم في توسيع قاعدة الشركات المدرجة وتعميق السوق المالي

3 دعم التوجه نحو تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى والشركات الاستراتيجية من خلال شركات مساهمة عامة وإدراجها في بورصة عمان، بما يوفر قنوات تمويل طويلة الأجل ويفتح المجال أمام المستثمرين للمشاركة فيها.

4 تعزيز مشاركة المستثمر المؤسسي المحلي، بما يشمل صناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، من خلال مواصلة تطوير الأطر التشريعية والاستثمارية، بما يدعم الاستثمارات طويلة الأجل ويعزز استقرار السوق.

5 استكمال تطوير سوق السندات والصكوك، وتعزيز كفاءة السوق الثانوية لتداول أدوات الدين، بما يسهم في تنويع الأدوات المالية وتوفير مصادر تمويل إضافية للشركات والمشاريع.

6 مواصلة الجهود الرامية إلى رفع مستويات الثقافة المالية والاستثمارية وتعزيز الوعي بأسواق رأس المال، من خلال برامج توعوية متخصصة، وإدماج مفاهيم الثقافة المالية في المناهج التعليمية، وتنظيم حملات إعلامية موجهة لفئة الشباب.

7 دعم التوجه في التحول الرقمي في سوق رأس المال، والاستمرار في تبسيط الإجراءات المرتبطة بالاستثمار والتداول، بما يعزز سهولة الوصول إلى السوق ويرفع جاذبية البيئة الاستثمارية.

مواصلة تطوير آليات تعزيز السيولة في السوق المالي، من خلال تطوير آليات التداول، وتفعيل دور صناع السوق، وتطوير أدوات إقراض واقتراض الأوراق المالية والتداول بالهامش، ومراجعة كلف التداول والرسوم.

8

زيادة المعروض من الشركات القيادية والأسهم الحرة القابلة للتداول، من خلال تشجيع إدراج حصص في الشركات الحكومية أو شبه الحكومية، وتحفيز الشركات الكبرى والشركات العائلية على طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، إلى جانب تطوير سوق مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات النمو.

9

مواصلة تطوير وتنويع الأدوات والمنتجات المالية في السوق الأردني، بما يشمل السندات الحكومية وسندات الشركات والصكوك، والعمل على استحداث منتجات مالية حديثة بعد استكمال البنية التشريعية والتقنية اللازمة.

10

الاستمرار في تطوير معايير الحوكمة والإفصاح والشفافية وحماية حقوق المستثمرين، بما يعزز الثقة في السوق المالي ويرفع جودة الإفصاح المؤسسي ويزيد من جاذبية السوق للاستثمارات المؤسسية طويلة الأجل.

11